بلاغ صحفي

نتائج مجموعة البنك الشعبي المركزي برسم النصف الأول من سنة 2016

إقلاع جديد من أجل تنمية مستدامة

(الدار البيضاء، في 6 شتنبر 2016). اجتمع المجلس الإداري للبنك الشعبي المركزي واللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب في 27 يوليوز 2016، برئاسة السيد محمد بنشعبون، من أجل تقييم تطور نشاط المجموعة وحصر حساباتها إلى غاية 30 يونيو 2016.

منجزات مالية تجسد دقة الخيارات الاستراتيجية للمجموعة

مع متم النصف الأول من سنة 2016، سجلت مجموعة البنك الشعبي المركزي تحسنا في أهم المؤشرات المالية، وذلك على الرغم من الظرفية الاقتصادية غير المواتية التي اتسمت بتباطؤ كبير لنمو القروض وتراجع هوامش الوساطة البنكية، ناهيك عن زيادة المخاطر. وهكذا، سجلت المجموعة منتجات جيدة نتيجة بالأساس لأداء أنشطة السوق والأنشطة الدولية. فتحسن العائد الصافي البنكي للمجموعة بنسبة 5,5% ليصل إلى 8,1 مليار درهم. وحققت النتيجة الصافية حصة المجموعة نموا ملحوظا نسبته 13% لتبلغ 1,4 مليار درهم، بفعل تأثير الإصلاح المؤسساتي للمجموعة. ومن جهتها، استقرت النتيجة الصافية في 1,7 مليار درهم، على الرغم من المجهود الكبير لتكوين المخصصات الاحتياطية. وتجسد هذه المنجزات دقة الخيارات الاستراتيجية للمجموعة وكذا مناعة نموذجه الاقتصادي.

دينامية متواصلة لأنشطة البنك بالمغرب

في المغرب، يسجل البنك تطورا إيجابيا باستمرار لمختلف مؤشراته المالية، نتيجة بالأساس لأداء أنشطة السوق. وتميز هذا النصف الأول من السنة بجمع استثنائي للودائع لا سيما في فئة الخواص، مقيمين وغير مقيمين على حد سواء، وكذا بجهد متواصل لاستقطاب الزبناء تكلل بإدماج 423 000 زبون جديد.

وبفعل تطوره بنسبة 5% ، بلغ العائد الصافي البنكي لأنشطة البنك بالمغرب 7 مليارات درهم، مما يجسد المنجزات التجارية للمجموعة التي تؤكد تموقعها كأول مستقطب للادخار الوطني بنسبة 2,4%+ من الودائع. وبالفعل، قامت المجموعة خلال الستة أشهر الأولى من السنة بتعبئة أزيد من 7 مليارات درهم لدى زبنائها الخواص، محققة ارتفاعا قويا في فئة الزبناء المقيمين، مدعمة حصتها من السوق ب 47 نقطة أساس وفي سوق الخدمات المقدمة لمغاربة العالم بنسبة 3,2%.

من ناحية أخرى، أكدت المجموعة موقعها كمساهم رئيسي في تمويل الاقتصاد بحصة من السوق بلغت 25%. وعلى صعيد قروض الاستثمار، سجلت تطورا نسبته 4,2%+ أي 1,2+ مليار درهم. علاوة على ذلك، باعتبارها رائدة في استراتيجية القرب، واصلت المجموعة توسيع شبكتها خدمة لزبناء من خلال فتح 58 وكالة جديدة بالمغرب، مما رفع عددها الإجمالي إلى 1 413 مع متم يونيو 2016 وتضاف إليها 2 307 نقطة توزيع و 1 732 شباكا أوتوماتيكيا بنكيا.

وبشكل خاص، حقق البنك الشعبي المركزي على أساس حسابات الشركة تطورا قويا لعائده الصافي البنكي بنسبة +23,2% (+8% على نطاق مقارن دون احتساب تأثير إدماج البنك الشعبي للجديدة وارتفاع مساهمة البنك الشعبي المركزي في رأسمال البنوك الشعبية الجهوية) إلى 1,3 مليار درهم. وسجلت النتيجة الصافية بدورها أداء ملحوظا من خلال نمو نسبته +26%.

تطور ملحوظ للأنشطة الدولية

على الصعيد الدولي، جددت مجموعة البنك الشعبي المركزي منجزاتها المالية، لا سيما من خلال شركتها التابعة، مجموعة ABI التي سجلت تطورا ملحوظا في جميع مؤشراتها. فارتفع عائدها الصافي البنكي بنسبة 10% بفعل التحسن الملحوظ في نشاطها لجمع الودائع وتوزيع القروض، مسجلة على التوالي تطورا بنسبة 15% و 24% من سنة لأخرى. وهكذا رفعت مجموعة ABI إلى 13% مساهمتها في العائد الصافي البنكي للمجموعة مقابل 12% في السنة السابقة. وسجلت نتيجتها الصافية تطورا ملحوظا بنسبة 13% مقارنة مع النصف الأول من سنة 2015.

من ناحية أخرى، أكدت المجموعة طموحها التنموي في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال توسيع حضورها على صعيد القارة. وهكذا، عرف النصف الأول من السنة فتح أول فرع للبنك الأطلنتي في غينيا بيساو مما سمح بتوسيع حضور المجموعة في كافة دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

علاوة على ذلك، تأكيدا لالتزامها بالعمل من أجل الإدماج المالي في إفريقيا، انخرطت أطلنتيك ميكروفينانس فور أفريكا التابعة للمجموعة في برنامج طموح للتوسع، معتزمة إحداث ثلاثة فروع لتغطي مع متم السنة خمس دول إفريقية.

وجددت مجموعة البنك الشعبي المركزي انخراطها القوي في التنمية الاقتصادية في دول القارة، لاسيما من خلال تنظيم الدورة الثالثة من بعثة B to B in Africa التي قادت مئات المقاولات المغربية إلى ثلاث دول وهي الكوت ديفوار والغابون والسينغال.

وأخيرا، حصلت مجموعة ABI خلال النصف الأول من سنة 2016 على جائزة أفضل بنك في غرب إفريقيا خلال الدورة العاشرة من جوائز أفريكان بانكر التي انعقدت بلوساكا في شهر ماي.

تعزيز المتانة المالية عبر سياسة احترازية لتكوين المخصصات الاحتياطية وتدبير المخاطر

عززت المجموعة متانتها المالية من خلال سياسة احترازية للمخاطر. وخلال النصف الأول من سنة 2016، وفضلا عن الجهد التمويني المهم، تم تخصيص غلاف إضافي للمخاطر العامة بمبلغ 314 مليون درهم مما رفع جاري هذه المخصصات الاحتياطية إلى 2,7 مليار درهم. كما شكلت مجموعة البنك الشعبي المركزي مخصصات احتياطية تكميلية لمخاطر الدول تتعلق بمنطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. وبلغت نسبة التغطية الموطدة حوالي 73%.

من ناحية أخرى، تمتلك مجموعة البنك الشعبي المركزي صندوقا للدعم تم تزويده بمبلغ 3,2 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2016 مقابل 2,6 مليار درهم في دجنبر 2015، مما يضمن تعزيز المتانة المالية للمجموعة وتناسقها الداخلي.